واما اذا المخففة فجواب مختص بجملة واتمه جوابا للشرط مقدرة وقد
يكون مذكورا كقوله
" " " " " "
" لئن عادلي عبد العزيز بمثلها ، وامسكتني منها اذا لمعزز
وينصب بها المضارع بشرط كونه مستقبلا وكون اذن مصدرا و
الفعل مستقبلا بها او منفصل بقسم كقولك لمن قال انا ازورك غدا اذن
اكرمك او اذن والله اكرمك فلو كان المضارع بمعنى الحال وجب رفعه لعدم عمل
اذن لاكونها لم تقع جوابا وذلك كقولك لمن قال انا احبك اذن اصدق وكذا
لو كانت اذن غير مصدرة كقولك بين بين زيد خير وعمرو او بين زيد
جوابا وجوابه هنا هناك تشبيه الظلي المتوسط بين المعمولين بين وجوب
الغائها كما جاز الغاء الظني في مثله فاما قوله الراجز
" " " " " "
" لا تتركني فيهم شطيرا ، انى اذن اهلك او طيرا
فشاذ لا يقاس عليه ولو لم يسقط ان بين عاطف ومعطوف جاز الغاؤها
واعمالها والغاؤها احوه وبه قرأ السبعة في قوله تعالى واذا لا يلبثون
خلفك الا قليلا وفي بعض الشواذ الا قليلا على الاستثناء كما قال ولو كان الفصل
منفصلا سواء اكان بغير قسم كما في قولك اذا انا اكرمك وجب الغاؤها
لان خبر القسم جزء من الجملة فلا تفوج اذا معه على العمل فيما بعده بخلاف
القسم فانه لا يدخل على ما يمنع الفصل بين الناصب والمنصوب كما لم يمنع من الجر
في قولهم ان الشاة ليجتزى فتسمع صوت والله ربها حكاه ابو عبيد
وفي قولهم هذا غلام والله زيد واستحوذ يوا الله المفدرهم حكاه
ابن كيسان عن الكسائي وحكى سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن
مع استيفائها شروط العمل وهو القياس لانها غير مختصة وانما اعملها
الاكثرون حملا على ظن حيث اعملوها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها
عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس حيث اعملوها في نفي الحال
قوله وبين لا ومعمولها حتز التزم ، اظهارا ان ناصبة وان عدم
فان يفصل مظهرا او مضمرا ، وبعد نفي كان حتما اضمرا
اي انما نصب الفعل بالعمل ان لاختصاصها بالفعل وشبهها في اللفظ
والمعنى بما يعمل النصب في الاسماء وهو ان للمصدرية فلذلك جاز في

دون اخواتها ان تعمل في الفعل مظهرة ومضمرة باطراد بعد ستة اعرف
ثم بحرواو بمعنى الى واو الجمع وحتى بمعنى الى او كي وفاء لجواب واو المصاحبة
والعاطف على اسم لا يشبه الفعل او فعل مضمر فيما سوى ذلك
فعلى وجه الشذوذ وسيأتي التنبيه عليه اما لام الجحود فلانها في موضع الفعل
بعدها ثلاثة احوال وجوب اظهارها وجواز اظهارها وجواز الامرين
فيجب اظهارها مع الفعل للمعزول بلا كقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب
ويجب اضمارها مع الفعل اذا كانت اللام قبلها زائدة لتوكيد نفي كان كقوله
تعالى وما كان الله ليطلعكم ويسمى لام الجحود ويجوز اظهارها مع
الفعل الواقع خبرا لان ذلك سواء كانت اللام للتعليل كقولك جئت لتحسن
وما فعلت ذلك لتغضب منى ام لا كما في قوله تعالى فالتقطه
آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا او لزيادة كقوله تعالى يريد الله ليبين لكم
فالفعل في هذه المواضع منصوب بان مضمرة والواو ظرفها في امثال الاول لحن
واما اوفعند اشاد الى ما مثاران بعدها بقوله
" كذاك لعدا واذا تصالح في موضعها حتى وتلو ان حتى
يعني انه كما اضمرت ان الناصبة حتما بعد لام الجحود المؤكدة لنفي كان كذلك
تضمر حتما وتخفى بعد واو اصلح مكانها حتى او الا يريد حتى التي بمعنى الى
او التي بمعنى كي وبعد اصل انه ينصب المضارع بان مضمرة جوازا بعدها وبعد او
بمعنى الى او الا فان كان ما قبلها اما ينتفي بشيء فشبيه بأنى بمعنى الى او الا
مثال الواو قولك لا تفارقه او يعطيك تقديره لا تفارقه الى ان يعطيك ومنه قول الشاعر
لاستسهلن الصعب او ادرك المنى ، فما انقادت الآمال الا لصابر
ومثال الثاني قولك لالزمنك او تقضيني حقي تقديره لا تفلتن الا ان يحصل احد الامرين
اي ان يسلم وبحتمل قول الشاعر
" وكنت اذا غمزت قناة قوم ، كسرت كعوبها او تستقيما
وقال الآخر
" فقلت لبطن كفك اغمزيني ، بليغي صعاد طرفا وتليدا
فان قلت او الداخلة في حرف عطف واي معنى لعطف فعل على فعل وكيف نصب الفعل
بعدها باضمار ان مع كون ان والفعل في تأويل الاسم فكيف صح عطف